

HADIS
Jurnal Ilmiah Berwasit
Artikel - Artikel Berorientasikan Kajian dan Penyelidikan Dalam Bidang Hadis





A Refereed Academic Journal in Hadith Studies

Published biannually by :
HADITH AND AQIDAH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
Selangor International Islamic University College (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43600, Bangi
Selangor (Darul Ehsan) Malaysia
Tel: 03 - 8911 7000 Ext: 6129/6130. Fax: 03 - 8926 6279
Email: jurnalhadis@kuis.edu.my Web: www.journal.kuis.edu.my/hadis/

e - ISSN 2550 - 1585

"فتح الْمُلْهِم بشرح صحيح مسلم"
للشيخ شَبِّيْر أحمد العثماني
دراسة حديثية

"FATEH AL-MULHIM BE SHARAH SAHIH MUSLIM" BY: SHEIKH SHABBEER AHMED AL-OTHMANI: A STUDY OF PROPHETIC TRADITION

د. سيد عبد الماجد الغَوْري

By: Dr. Syed Abdul Majid Ghouri

الباحث الزميل المتقدم في معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور – ماليزيا.

samghouri@gmail.com

Received: September 21, 2016 Accepted: February 27, 2017 Online Published: Jun 28, 2017

الملخص:

يُعتبَر "فتح الملهم" من أحسن الشروح المتأخرة لـ"صحيح مسلم"، وقد شرح الأحاديثَ في الأبواب بغاية من الاتّزان، فلم يترك بحثاً فقهياً من غير تمحيصه، وسرد أدلةَ المذاهب في المسائل، وقارن بينها ورجَّحها بكل إنصاف، واستوفى ضبطَ أسماء الرواة، وشرح الغريبَ، وردَّ على صنوف من أهل الزيغ والانحراف عن الدين وعقيدته. وكان مؤلِّفه أحدَ أجلة المحدِّثين في العالَم الإسلامي لوقته، الذي قام بتدريس الحديث النبوي في كبرى الجامعات الإسلامية في الهند وباكستان، وألَّف الكثيرَ من الكتب القيمة في موضوعات دينية مختلفة. وهذا البحثُ يتناول دراسةً حديثيةً للكتاب المذكور، ويُبرِز من خلالها أهمَّ مزاياه وخصائصه، كما يعرِّف البحثُ بمؤلِّفه من أهمّ جوانب حياته الذاتية والعلمية باختصار، ثم يسلِّط الضوءَ على أبرز آثاره الجليلة في الحديث النبوي وعلومه.

الكلمات الافتتاحية: الشرح. الحديث. دراسة. الفقه. الرواة.

Abstract
This book "*Fateh al-Mulhim*" is considered one of the best late explanations of "*Sahih Muslim*", explaining all Hadith in each chapter very accurately, not leaving out any issues of jurisprudence without clarification as well as mentioning proof of every Islamic jurisprudence school of Fiqh issues and comparing them and giving preference to some fairly. He disproves also of many deviations. Sheikh Shabbeer himself used to be one of the greatest Hadith Narrators in his time and this study deals with the above mentioned book and introducing the author as well as parts of his scholarly life in short.

Keywords: Explanations. Hadis. Study. Islamic jurisprudence. Hadith Narrators.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الْمُرسَلين، محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله البَرَرة وصحابته الْخِيَرة آجمعين، ومن تبعهم بإحسان، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنَّ الله ﷻ قيَّض لخدمة الحديث النبوي رجالاً من جهابذة الحفاظ وأجلة المحدِّثين في كل عصر من العصور، الذين قاموا بحفظه ورعايته عن طُرُق شَتّى من الرواية والتدريس والتصنيف والتأليف، وقد حظي بوجودهم الميمون وجهودهم المباركة كلُّ مصرٍ من الأمصار الإسلامية، ومنها بلاد الهند، التي حظي بوجود الكثيرين منهم، أمثال: الشيخ شَبِّير أحمد العثماني، الذي أدلى بدلوه في خدمة الحديث النبوي، وشارك في تأليف العديد من الكتب المفيدة والقيمة، ومنها "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم"، الذي يُعتبَر – مع تكملته – من أهمّ وأنفع شروح "الصحيح" المتأخرة. وهذا البحث يعرِّف بأهم جوانب الحياة الذاتية والعلمية لمؤلِّفه، ثم بأعماله العلمية الجليلة في مجال الحديث النبوي، ثم يركِّز على دراسة كتابه المذكور من حيث الصناعة الحديثية.

المبحث الأول: نبذة من ترجمته الذاتية والعلمية:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ونسبته:

اسمه: شَبِّيْر أحمد.

نسبه: شبير أحمد بن فضل الله، وبه ينتهي نسبه إلى عثمان بن عفَّان ﷺ.

نسبته: إلى عثمان بن عَفّان ﷺ.

المطلب الثاني: مولده ونشأته:

وُلد في بلدة "بَجْنُوْر" في العاشر من محرَّم سنة ١٣٠٥هـ (١٨٨٩م)، ونشأ في جوٍّ من العلم والأدب، تحت رعاية والده الفاضل[١]، وإخوته العلماء[٢].

المطلب الثالث: طلبه للعلم وأشهر شيوخه:

(أ) طلبه للعلم:

بدأ دراستَه بتعلُّم اللغات العربية والأردوية والفارسية لدى علماء بلدته وبعض مدرِّسي "دار العلوم ديوبند". وبعد أنْ فرغ من تعلُّم تلك اللغات، وتحصيل أهمِّ مبادئ علوم الشريعة؛ التحق بـ"دار العلوم ديوبند" عام ١٣١٩هـ، وتخرَّج فيها عام ١٣٢٥هـ.

(ب) أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم الحديث:

١) الشيخ محمود حسن الدِّيْوبَنْدي (١٢٦٨ - ١٣٣٩هـ)[٣]: هو العالم الجليل، العلامة المحدِّث، المجاهد الكبير، المعروف بـ"شيخ الهند". كان في الحديث النبوي مُسندَ الوقت، ورُحْلَةَ الأقطار الهندية. وُلد في بلدة "بَرِيْلِي"، ونشأ بقرية "دِيُوْبَنْد"، ولازم الإمامَ محمد قاسم النانوتوي ملازمةً طويلةً، واستفاد منه. ثم تولَّى تدريسَ الحديث النبوي في "دارالعلوم ديوبند"، وقد تخرَّج على يده عدد كبير من العلماء الذين لهم خدمات جليلة في نشر الحديث في هذه البلاد[٤]. وله تعليقات مفيدة على كتب الحديث، مثل: "سنن أبي داود"، و"جامع الترمذي"، كما أن له رسالةً قيمةً باسم "الأبواب والتراجم"، تكلَّم فيها بالتفصيل على تراجم "صحيح البخاري" وأبوابه.

---

[١] هو فضل الرحمن العثماني: العالم المثقَّف، والأديب الشاعر بالفارسية والأردية. انظر: فيوض الرحمن القارئ، **مشاهير علماء ديوبند**، ج١، ص٢١٠.

[٢] وهم: المفتي الشيخ عزيز الرحمن العثماني (ت١٣٤٧هـ): أحد علماء الأحناف الكبار في الهند، ومن أساتذة الفقه البارزين في "دارالعلوم ديوبند"، له فتاوى في مجلدات ضخام. (انظر: حافظ أكبر شاه البخاري، **أكابر علماء ديوبند**، ص٥٣). والشيخ حبيب الرحمن العثماني (ت١٩٣٠م): المحدِّث الفقيه الأديب. تخرَّج في "دارالعلوم ديوبند"، وكان مسؤولاً كبيراً عن الشؤون الإدارية فيها. (انظر: البخاري، **أكابر علماء ديوبند**، ص٨٩).

[٣] انظر ترجمته في: عبد الحي الحسني بن فخر الدين، **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، ج٨، ص١٣٧٧.

[٤] أمثال: الشيخ محمد أنور شاه الكشميري، والشيخ حسين أحمد المدني، والشيخ شبِّير أحمد العثماني، والشيخ مناظر أحسن الكيلاني وغيرهم.

لقد وجد عنده الشيخُ شبير أحمد ضالته التي ينشدها، والعلومَ التي يتطلبها، فقرأ عليه الكتبَ الستة.

٢) الشيخ محمد أنور شاه الكشميري (١٢٩٢ - ١٣٥٢هـ) [١]: هو الفقيه المجتهد، العلامة المحدِّث، أحدُ أجلة علماء الحديث، وكبار الفقهاء الأحناف. وُلد في قرية "وَدْوَان" بكشمير. التحق بدار العلوم ديوبند في سنّ مبكّر، وتتلمذ على كبار علمائها المحدِّثين [٢]. ثم وُلِّي التدريس بـ"المدرسة الأمينية" بدهلي، ثم في دار العلوم ديوبند، ثم بالجامعة الإسلامية بدابِيْل في غُجْرات، وقد تخرَّجت على يده نخبة مباركة من العلماء الذين اشتغلوا بتدريس الحديث ونشر العلم [٣]. وله أمالٍ كتبها عنه تلامذته النجباء فضبطوها، مثل: "فيض الباري على صحيح البخاري"، و"العَرْف الشَّذِي على جامع الترمذي"، وغيرها على كتب أخرى للحديث. وقد لازمه الشيخ شبير أحمد ملازمةً أكسبته الفضائل الفريدة، والعلوم الدقيقة فيما أخذ عنه، وقرأ عليه "صحيحَ البخاري" و"جامعَ الترمذي".

وله غير هؤلاء، أساتذةٌ وشيوخٌ تلقَّى عنهم - أيضاً - العلومَ النقلية والعقلية بكلّ إتقان،.

المطلب الرابع: في مجال التدريس والإفادة وأنبغ تلاميذه:

(أ) في مجال التدريس والإفادة:

عُيِّن الشيخ العثماني مدرِّساً في دار العلوم ديوبند عام ١٣٢٦هـ، ودرَّس فيها أمهاتِ الكتب في الحديث والتفسير، وأثناء مدة تدريسه فيها تخرَّج عليه أكثَرُ من ألفي طالب. ثم انتقل إلى "الجامعة الإسلامية" بدابيل مع أستاذه الشيخ محمد أنور شاه الكشميري؛ وتولَّى هناك تدريسَ "صحيح مسلم" و"تفسير القرآن الكريم" للإمام

---

[١] انظر ترجمته في: عبد الحسني، **نزهة الخواطر**، ج٨، ص١١٩٨، وسيد عبد الماجد الغوري، **أعلام المحدثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري**، ص٨٧.

[٢] أمثال: الشيخ خليل أحمد الأنصاري، والشيخ محمود حسن الديوبندي، والشيخ رشيد أحمد الكنكوهي.

[٣] منهم الجدير بالذكر: الشيخ محمد يوسف البنوري، والشيخ بدر عالم الميرتمي، والشيخ محمد إدريس الكاندهلوي، والشيخ أحمد رضا البَجْنُوري، والشيخ منظور النعماني، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي وغيرهم.

عبد الله بن عمر البَيْضاوي (ت٦٨٥هـ)، وغيرَهما من الكتب الدراسية الجليلة، وقد أصبحت تلك المدرسة بوجود هذين الشيخين جامعةً كبيرةً تُشَدُّ إليها الرحال من كل أرجاء الهند. ثم عاد إلى ديوبند، فآثر البقاءَ في بيته يلقي الدروس في تفسير القرآن الكريم والحديث النبوي.

(ب) أشهر تلامذته الذين أخذوا عنه الحديث:

أثناء تدريسه في كل من "دار العلوم ديوبند" و"الجامعة الإسلامية" بدابيل؛ تخرَّج على يده عدد مبارك من العلماء البارزين في الحديث، والذين لهم مساهمات جليلة في خدمته تدريساً وتأليفاً وتحقيقاً، ومن أشهرهم:

١) الشيخ مَناظِر أحسن الكَيْلاني (١٣١٠ – ١٣٧٥هـ) [١]: هو العلاَّمة البَحَّاثة، الكاتب المؤلِّف، وأحد أشهر علماء الهند، ومن كبار الخبراء في مجال التربية والتعليم في وقته. وُلد بقرية "كَيْلان" في ولاية "بِهار". تتلمذ في دار العلوم على الشيخ محمود الحسن الديوبندي والشيخ محمد أنور شاه الكشميري وغيرهما. ثم عُيِّن فيها مدرِّساً، ثم عمل أستاذاً في الجامعة العثمانية بحيدرآباد (الدَّكَنْ). له "تدوين الحديث"، الذي يُعتبَر من أحسن وأوائل الكتب التي أُلِّفت في هذا الموضوع في تعريف علم الحديث وأهميته وتاريخه وبداية كتابته وتدوينه في غاية من التحقيق.

٢) والشيخ بَدْر عالم الْمِيْرَتِهي (ت١٣٨٥هـ) [٢]: هو المحدِّث البارع، الشيخ المربِّي. وُلد في مدينة "بَدَايُوْن"، بدأ دراستَه بـ"مدرسة مظاهر العلوم" بسَهَارَنْفُوْر. ثم انتقل إلى دار العلوم ديوبند، ولازم الشيخَ محمد أنور شاه الكشميري، وقرأ عليه الحديث النبوي. ثم درَّس في كل من مدرسة مظاهر العلوم، ودار العلوم ديوبند، والجامعة الإسلامية بدابيل. ثم هاجر إلى المدينة المنوَّرة، وتوفي بها. ومن آثاره العلمية في الحديث: "فيض الباري على صحيح البخاري" بالعربية، قيَّد فيه دروسَ أستاذه الشيخ محمد أنور شاه الكشميري في الصحيح، و"جواهر الْحِكَم" و"ترجمان الحديث" كلاهما بالأردوية.

---

[١] انظر لترجمته: البخاري، **أكابر علماء ديوبند**، ص١٩٦.

[٢] انظر لترجمته: المرجع السابق، ص٢٢١، ٢٢٦.

٣) والشيخ محمد إدريس الكانْدَهْلَوي (١٣١٧ - ١٣٩٤هـ)[١]: هو المفسِّر المحدِّث. وُلد في "بُوْفال"، وأخذ العلمَ عن الشيخ أشرف علي التهانوي في مدرسته الواقعة في "تانَهْ بَهَوَنْ". ثم التحق بمدرسة مظاهر العلوم بسهارنفور. ثم انتقل إلى دار العلوم ديوبند وتخرَّج هناك على الشيخ محمد أنور شاه الكشميري والشيخ شبير أحمد العثماني وغيرهما. ثم عمل فيها مدرِّساً. ثم انتقل إلى باكستان حيث قضى حياتَه في تدريس الحديث في "الجامعة الأشرفية" بلاهور. ومن مؤلَّفاته في الحديث: "التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح"، و"تحفة القارى بحل مشكلات البخاري"، و"حلُّ تراجم أبواب البخاري"، و"منحة المغيث شرح ألفية العراقي في الحديث" وغيرها.

٤) والمفتي محمد شفيع العثماني (١٣١٤ - ١٣٩٦هـ)[٢]: هو المفسِّر الفقيه، المحدِّث العلامة، والمفتي الأول لجمهورية باكستان. وُلد في "ديوبند"، ودرس في دار العلوم على الشيخ محمود الحسن الديوبندي والشيخ محمد أنور شاه الكشميري والشيخ شَبِّيْر أحمد العثماني، وتخرَّج عليهم في الحديث النبوي. ثم اشتغل فيها مدرِّساً للحديث والفقه والتفسير قُرابةَ اثنتي عشر سنةً. ثم هاجر إلى باكستان وأسَّس "دارَ العلوم الإسلامية" بكراتشي. ومن أشهر مؤلَّفاته "معارف القرآن" بالأردوية.

٥) والشيخ محمد يوسف البَنُوري (ت١٣٩٧هـ)[٣]: هو المحدِّث الفقيه، الأديب اللغوي، والعالِم اللَّوْذِعي. وُلد في قرية "مَهَابَتْ آباد" من مديرية "مَرْدان" الواقعة اليوم في شمالي باكستان. تلقَّى العلومَ البدائية من علماء بشاور، ثم قصد دارَ العلوم ديوبند، وتخرَّج فيها على الشيخ محمد أنور شاه الكشميري والشيخ شبير أحمد العثماني وغيرهما من فطاحل علمائها وأجلة

---

[١] انظر لترجمته: المرجع السابق، ص٢٢٠،٢١٥. ١٧١.

[٢] انظر ترجمته في: لقمان الحكيم، **محمد تقي العثماني القاضي الفقيه والداعية الرحالة**، ص١٥، ٢٠، والبخاري، **أكبر علماء ديوبند**، ص٣٠٨، ٣١٤.

[٣] انظر لترجمته: البخاري، **أكبر علماء ديوبند**، ص٣١٩، ٣٢٢، ومحمد خير رمضان يوسف، **تتمة الأعلام للزركلي**، ج٢، ٢٤٠.

شيوخها. ثم درَّس مدةً في "الجامعة الإسلامية" بدابيل. ثم انتقل إلى باكستان وأسَّس مدرسةً دينيةً بكراتشي، والتي تُعرَف اليومَ بـ"جامعة العلوم الإسلامية". ومن مؤلَّفاته في الحديث: "معارف السنن" شرح فيه "جامعَ الترمذي" بالعربية، ولم يكمله، وصل في شرحه إلى كتاب الحجّ فقط.

وغيرُهم من العلماء الكبار، الذين تتلمذوا على الشيخ العثماني، ولا يسع المقام هنا للتعريف بهم.

المطلب الخامس: من صفاته الْخُلُقية وعاداته:

وقد ذُكر في صفاته الشيءُ الكثيرُ، ومُجمَلها: أنه كان تقياً وَرِعاً، زاهداً ومتواضعاً، لا يُحِبّ التكلُّفَ والتصنُّعَ في حياته. فقد عاش حياتَه كلها زاهداً في الدنيا، طالباً للآخرة، مع إمكانه – خاصةً بعد أن انتقل إلى باكستان حيث كان له شأن عظيم ومكانة مرموقة لدى الحكومة – أن يعيش حياةَ رغدٍ ورفاهيةٍ[١].

وكان مُحِبّاً للعلم، وحريصاً على الاطِّلاع على كل ما تطبعه دورُ النشر من الكتب، ويقضي جُلَّ وقت فراغه في المطالعة، يذكر مِن ذلك الشيخ محمد تقي العثماني – وهو يتحدَّث عن حرصه على التزوُّد بالعلم وتَواضُعه في ذلك – ويقول: "فإذا أراد الشيخ شَبِّيْر التحقيقَ في أيّ مسألةٍ من المسائل العلمية فكان يذهب إلى والدي الشيخ محمد شفيع ليَطَّلِع على الكتب الموجودة لديه، وكثيراً ما كانت تنعقد المجالس العلمية عنده، وكان الشيخ شبير يشترك فيها برغم ضعفه ومرضه، ويصعد سُلَّمَ البيت حتى الطابق الثالث ... "[٢]؛ وذلك في أواخر عمره التي كان يعاني فيها الكثيرَ من أمراض الشيخوخة.

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه:

وصفه أستاذُه الشيخ محمد أنور شاه الكشميري: بـ"علامة عصره، ومحدِّثه ومفسِّره ومتكلِّمه"[٣].

---

[١] زيتون بيغم، **العلامة شبير أحمد العثماني وآثاره العلمية**، ص١١٨، ١٢٤.

[٢] محمد تقي العثماني، من مقاله المنشور عن الشيخ شبير، عدد ممتاز عنه لمجلة "البلاغ"، ص٣١٤.

[٣] عبد الفتاح أبو غدة في مقدمة تحقيقه لكتاب "**مبادئ علم أصول الحديث وأصوله**"، ص٢٩.

وذكره الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّه (ت١٤١٧ه) بهذه الأوصاف الحميدة: " الإمام العلامة، محقّق العصر، الْجهْبذ الحجة، المفسِّر الألمعي، المتكلِّم الْمِحْجَاج، الفقيه البارع، البَحَّاثة النَّظَّار، الخطيب الْمِصْقَع، شيخ الإسلام"[١].

المطلب السابع: وفاته:

توفي يوم الثلاثاء ٢١ صفر ١٣٦٩ه (الموافق ١٣ ديسمبر ١٩٤٩م) في بَهَاوَلْفُوْر، ثم نُقلت جُثّته إلى "كراتشي" ودُفن هناك.

المبحث الثاني: مساهمته في الحديث النبوي:

تَميَّز الشيخ شبير أحمد العثماني – رحمه الله تعالى – بين كثير من علماء الحديث في عصره بصفات قلما اتصف بمثلها أحد منهم، فقد اشتغل بالحديث النبوي تدريساً وتأليفاً، إلى جانب قيامه بالأعمال الإصلاحية والدعوية الضخمة، وخوضه في الأمور السياسية والاجتماعية الكثيرة بعد انتقاله إلى باكستان، وهي الأعمالُ التي غالباً لا تدع للتفرُّغ لشيء آخر غيرها، ولكنه استطاع أن يجمع بين مهامين دون أن يقصِّر في أحدهما، حيث ألَّف العديدَ من الكتب المفيدة في موضوعات مختلفة، كما ألَّف أيضاً في الحديث وعلومه عدةَ كتب ورسائل نافعة، والتي سأقوم بتعريف وجيز لها فيما يأتي.

١ – فضل الباري شرح صحيح البخاري (بالأردوية):

هذا الكتاب في الحقيقة مجموعة من الدروس التي ألقاها الشيخ العثماني في "صحيح البخاري" أثناء فترة تدريسه في "دارالعلوم ديوبند"، وقيَّدها أحدُ تلامذته، ثم راجعها الشيخ مراجعةً دقيقةً. وقد نال هذا الشرحُ قبولاً كبيراً عند مدرِّسي الحديث النبوي وطلابه في بلاد شبه القارة الهندية؛ وذلك لاحتوائه على تحقيقات بديعة، وأبحاث نادرة، ونكات علمية يتعذَّر وجودُ مثلها في كتاب. كما أنه يُعتبَر أوّلَ شرحٍ بديعٍ باللغة الأردوية في أسلوب سهل وبسيط، فقد شفى وكفى من كلّ ناحية في الصناعة الحديثية.

بدأه بمقدمة علمية طويلة تحتوي على معلومات قيمة تتعلَّق بالحديث وعلومه، واعتنى بشرح تراجم أبواب الكتاب (أي الصحيح) بطريقة سهلة جداً،

[١] المرجع السابق، ص٢٣.

واهتمَّ في تراجم الرواة بذكر أحوالهم الخاصة التي قلما ينتبه إليها الشُّرَّاح، واعتنى بضبط أسماء الرجال، وذكر غريبَ كلِّ حديثٍ بأسلوب سهل، وحقَّق بعضَ المواضيع في تلك العلوم من حيث الصناعة. كما أنه لم يأل جهداً في تأييد المذهب الحنفي خلال شرحه للمسائل الفقهية مقارناً مع المذاهب الفقهية الأخرى شأن علماء الهند الجامعين بين الحديث والفقه.

يقول تلميذه الشيخ محمد يوسف البنوري في وصف هذا الكتاب: "إن (فضل الباري في شرح صحيح البخاري) اسمٌ على مُسَمًّى، فهو كالبَدْر الذي كلما التفتَّ رأيتَه أمام عينيك، يهديك إلى الطريق الصحيح، ويملأ طريقك نوراً وضياءاً، وكالشمس في كبد السماء، تُرسِل أشِعَّتَها لكي تُضيء للناس فيسيروا في طريقهم المضي المشرق"[١].

ويقول الشيخ فضل الحقّ العثماني: "هذا الشرحُ ذخيرةٌ نادرةٌ في اللغة الأردوية، وقد وضَّح الشارح كل مسألة بالاستدلال، فكأنه بذلك قد جمع ماءَ البحر في كأس! وهو أفضل شروح (صحيح البخاري) بالأردوية على الإطلاق"[٢].

طُبع هذا الشرح في مجلَّدين، في إدارة العلوم الشرعية بكراتشي، ما بين عام ١٩٧٣ و١٩٧٥م، ثم تكرَّرت طبعاته. وتُرجم المجلد الأول بالإنكليزية.

٢ – فتح الْمُلْهِم بشرح صحيح الإمام مسلم (بالعربية): ستأتي دراسة موسَّعة عنه في المبحث الثالث.

٣ – لطائف الحديث: وهو عبارة عن كُتَيِّب ذكر فيه الشيخُ بعضَ النُّكَت العلمية واللطائف البديعة المتعلّقة بالحديث وعلومه، والتي التقطها من كتب الحديث أثناء مطالعته لها[٣]. طُبع هذا الكُتَيِّب قديماً في ديوبند عام ١٣٣٣هـ.

٤– سجود الشمس (بالأردوية): وهو بحثٌ جيدٌ شَرَح فيه الشيخُ حديثَ سجود الشَّمس لربِّها[٤]، واستئذانها منه للطُّلُوع، وفيه تحقيق قيم دقيق قلَّما يُوجَد مثلُه في

---

[١] العثماني، شبير أحمد، **فضل الباري شرح صحيح البخاري**، ج١، ص٢٣.

[٢] العثماني، شبير أحمد، **مسألة تقدير**، ص٣.

[٣] ذكره الشيخُ نور البشر بن نور الحق في ترجمة الشيخ شبير أحمد العثماني، انظر: "**فتح الملهم**"، ج١، ص١١.

[٤] وهو كما رواه البخاري في صحيحه، عن أبي ذر ﷺ قال: قال النبي ﷺ لأبي ذرٍّ حين غربت الشمسُ: «أتدري أين تذهب؟» قلتُ: الله ورسوله أعلَمُ؟ قال: «فإنها تذهب حتى تَسجُد تحت العرش فتَستأذِن فيُؤذن لها، ويُوشك

كتاب آخر[1].

٥ - **مبادئ علم الحديث وأصوله (بالعربية):** وهو في الحقيقة مقدمة لكتابه "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم"، طُبعت مستقلةً عنه بهذا الاسم، وسأتحدَّث عنها في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: دراسة حديثية لـ"فتح الملهم بشرح صحيح مسلم":

يُعَدّ كتاب "الْمُسْنَد الصحيح المختصَر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ" المعروف بـ"صحيح مسلم"، من أصحِّ كتب الحديث بعد "صحيح البخاري"، حتى عُرف فيما بعد بين العلماء بلقب "الصحيح الثاني". فهو يتميَّز عن الأول بخصائص علمية، وأهمّها ترتيبُ الأحاديث في معظم أبوابها حسب صِحَّتها وسلامتها من العيوب والنقائص؛ لذلك عُدّ هذا الكتابُ من الكتب التي أصبحت عمادَ علوم الدين، ومصدرَها الموثوق[2].

المطلب الأول: شروح "صحيح مسلم" قبل "فتح الملهم":

ونظراً إلى أهمية "صحيح مسلم" من بين كتب الحديث؛ فقد تناوله علماء الأمة بالرواية والدراسة، والشرح، والتخريج، والاختصار، وما زال هذا الكتابُ موضعَ عنايتهم الكبيرة، فقد ظهرت له عدةُ شروحٍ قبل ظهور "فتح الملهم" في حيِّز الوجود، ومن أهمِّها كالآتي:

١) **المعلم بفوائد المسلم:** للإمام أبي عبد الله، محمد بن علي بن عمر الْمَازِري (ت٥٣٦هـ): وهو عبارةٌ عن الفوائد والنُّكَت والتعليقات التي كان يُمليها مؤلِّفه لطلابه أثناء دروسه لـ"صحيح مُسلم" أو أثناء قرائتهم عليه، وتُعتبَر هذه المحاولةُ بدايةَ انطلاقة لشرح "صحيح مسلم"، وبدأت الشروحُ بالظُّهُور في

أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها، يقال لها: ارجعي من حيث جئت فتَطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: ﴿ والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم ﴾». (**صحيح البخاري**، كتاب بدء الخلق، ص٥٨٩، رقم الحديث: ٣١٩٩).

[1] ذكره الشيخُ نور البشر بن نور الحق في ترجمة الشيخ شبير أحمد العثماني، انظر: "**فتح الملهم**"، ج١، ص١٢.

[2] انظر: محمد بن محمد أبو شهبة، **التعريف بكتب الحديث السِّتة**، ص٦٥.

عصر المازري، ولم يُعرَف منها قبل ذلك، لذلك يُعتبَر هذا الكتابُ من أقدم شروح الصحيح.

٢) **إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم:** للقاضي عياض اليَحْصُبي البُسْتِي (ت٥٤٤هـ): ترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه استكمالٌ لما بدأ به الإمام المازري في "المعلم"، وأنه أول كتابٍ شرح "صحيح مسلم" بالتحرير والتقييم والتهذيب، وأنه الأصل الذي أخذ منه الحافظ ابنُ الصَّلاح ثم الإمام النووي بعده، ومن بعدهما ترادف أئمة الشروح على النقل منه والأخذ عنه.

٣) **المفهم لِما أَشْكَل من تلخيص صحيح مسلم:** للإمام ابن المزيّن المالكي القرطبي، أبي العباس، أحمد بن عمر بن ابراهيم الأنصاري (ت٦٥٦هـ): وهو يُعَدّ شرحاً واضحاً، ذا أهمية بالغة لـ"صحيح مسلم"، فهو حلقةُ وصلٍ لا بُدَّ منها بين المازري والقاضي عياض من جهةٍ، وبين من جاء بعد أبي العباس القرطبي كالأبي، والسنوسي من جهة أخرى؛ ذلك: أنَّ المازري شرح "صحيحَ مسلم" بكتابه "المعلم" شرحاً مختصراً، أكمله القاضي عياض بأوسع منه، ثم جاء القرطبي، واستفاد من سابقيه، وأدلَى بالجديد بعبارة مفهومة سلسة وأضاف إليه إضافاتٍ مفيدةً، تغني شرح "صحيح مسلم"، وتوضِّح المستغلقَ منه.

٤) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط:** للحافظ ابن الصلاح، أبي عمرو، عثمان بن عمرو الشَّهْرَزُوري الكردي (ت٦٤٣هـ): هذا الكتاب ليس بشرح للصحيح، وإنما هو عبارة عن تصحيح ما وقع فيه من الغلط والسقط وما يشبههما.

٥) **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** للإمام أبي زكريا محيي الدين، يحيى بن شرف النَّوَوي الدمشقي (ت٦٧٦هـ):وهو أتقَنَ وأوفَى وأبرَعَ شرحٍ من شروح الصحيح، فإنَّ صاحبه لم يدع لقارئه مهما يبلغ علمه سؤالاً في سِرّه، أو في علنه إلا ووجد جوابَه فيه، من بحث السند إذا كان فيه ما يبحث، ومن اللغة وما يتعلَّق بها، ومن تسمية لما يجهل اسمه، ومن شرح

المعنى، ومما يستنبط من الحديث، ومن قال بظاهر الحديث، ومن خالف، وما حجته؟ مع فوائد كثيرة، وعلوم غزيرة لا تستقصى[1]. وقد ألقى النووي النظرَ على الشروح السابقة لـ"صحيح مسلم" فاستخلص منها الخلاصةَ العلمية، وأضاف من عنده فوائد واستنباطات مما جعله أهمَّ شروح الصحيح، وهو من الشروح المتوسطة التي يستوعبها طالبُ العلم، إذ هو ليس بالطويل الْمُمِلّ ولا بالْمُوجَز الْمُخلّ[2].

٦) **إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم:** للإمام أُبَيّ، أبي عبد الله، محمد بن خليفة الأُبَيّ المالكي التونسي (ت٨٢٧ أو٨٢٨هـ): جمع فيه الشارحُ الشروحَ الأربعة لصحيح مسلم، وهي: "المعلم" للمازري، و"إكمال المعلم" للقاضي عياض، و"المفهم" للقرطبي، و"المنهاج" للنووي، مع زيادات مكملة، والتنبيه على المواضع المشكلة من كلام هؤلاء. فينقل الشارحُ من تلك الشروح بالمعنى لا باللفظ طلباً للاختصار، ويوضِّح ما يشكل من هذه النقول.

٧) **مكمل إكمال الإكمال:** للعلامة أبي عبد الله محمد بن محمد السنوسي الحسني (ت٨٩٢هـ): وهو مقدمة مضافة لما قام به الإمام الأبي. فكان هذان الشرحان من أتمِّ الإفادات على "صحيح مسلم"، كما أنهما يُبدِيان الطريقةَ المغربية في شرح الحديث النبوي.

٨) **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج:** للحافظ السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): وهو حاشية على "صحيح مسلم"، ابتدأها السيوطي بذكر مقدمةٍ قصيرة، ولم يتعرَّض فيها للأحكام الفقهية إلا نادراً، ولا للإجابة عن الأحاديث المتكلَّم فيها، إلا نادراً جداً ولكنه لم يشفِ.

٩) **السِّراج الوهَّاج في كشف مطالب مختصر صحيح مسلم بن الحجَّاج:** للشيخ صديق حسن خان القَنُّوجي البخاري (ت١٣٠٧هـ): شرح القنوجي في هذا الكتاب "مختصرَ صحيح مسلم" للإمام أبي محمد زكي الدين بن عبد العظيم

---

[1] انظر: الدقر، عبد الغني، **الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين**، ص ١٦٠.

[2] انظر: أبو شهبة، **أعلام المحدثين**، ص٢٠١.

المنذري (ت٦٥٦هـ)، وهو شرح وسط جيد، لم يتكلَّم فيه القنوجي على الأسانيد، لكون الأصل (أي "مختصر صحيح مسلم" للمنذري) كان مجرَّداً عنها؛ لذلك قصر القنوجي الكلامَ على متون الحديث فقط.

وهذه بعض أشهر شروح "صحيح مسلم" التي وُجدت قبل "فتح الملهم"، الذي الباحثُ في صدد التعريف به والدراسة عنه في هذا البحث.

المطلب الثاني: وصف الكتاب "فتح الْمُلْهِم بشرح صحيح مسلم":

يُعتبَر هذا الكتابُ من أحسن الشروح المعاصرة لـ"صحيح مسلم"، وقد نهض الشيخ شَبِّيْر أحمد العثماني بتأليف هذا الشرح بعد أنْ قام بتدريس "صحيح مسلم" سنواتٍ عديدةً في "دار العلوم ديوبند" وغيرِها، فقدَّم فيه عصارةَ مطالعته لشروح كتب الحديث ودواوين السنة، ومصادرِ الفقه، فجاء محتوياً على الكثير من الفوائد الغزيرة والنُّكَت القيمة واللطائف النفيسة التي تتعلَّق بالصحيح، والتي تخلو منها شروحه السابقة.

المطلب الثالث: السبب الباعث على تأليف الكتاب:

كما ذكر الباحث آنفاً أنَّ "صحيح مسلم" كان أكبرَ موضعٍ لعناية المحدِّثين بعد "صحيح البخاري"، فكثرت له الشروح، وكلها مفيدة، ولكل واحدٍ منها مزايا وخصائصٌ لا تُنكَر، غير أنه لم يكن لـ"صحيح مسلم" شرحٌ على طِراز "فتح الباري" الذي ألَّفه الحافظ ابن حجر شرحاً على "صحيح البخاري" في بسط المباحث المتعلقة بالحديث[1].

وهذا ما دفع الشيخَ شَبِّير أحمد العثماني إلى تأليف شرح مبسوط لـ"صحيح مسلم" يملأ هذا الفراغَ في هذه العصور الأخيرة، فكان – رحمه الله تعالى – قد بدأ تأليفه في عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م)، واستمرَّ في ذلك مع اشتغاله بالتدريس، وقيامِه بأنشطته الدعوية والسياسية وغيرها، ولكن للأسف ... أنه لم تُتَحْ له الفرصة في إكماله، وقد بلغ إلى كتاب النكاح، ثم اخترمته المنية دون بلوغ الأمنية، ثم قيَّض الله

[1] محمد تقي العثماني، في مقدمته لـ"**فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم**"، ج١، ٥.

تعالى لإكمال هذا الشرحِ الشيخَ محمد تقي العثماني، فأكمله من حيث لم يستطع المؤلِّفُ إكمالَه، فجاء الكتاب في سِتّ مجلّدات ضخام مع التكملة.

المطلب الرابع: منهجه في تأليف الكتاب:

يتلخَّص منهج المؤلِّف في شرحه لأحاديث "صحيح مسلم" على النحو التالي:

١) أنه بدأ الشرحَ بمقدمة علمية ضافية عن علم الحديث، وقد أفرزها عن الأصلِ الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة، وطَبَعها في كتاب مستقلّ مُعنوناً له بـ"مبادئ علم الحديث وأصوله". وقد أودع المؤلِّفُ في هذه المقدمةِ أهمَّ وأجلَّ مباحث علم الحديث وأصوله. أمّا منهجه في عرض مباحث علم الحديث وأصوله فهو يتلخَّص فيما يأتي:

- تناول تعريفَ جميع مصطلحات الحديث إمَّا مفصّلاً وإما مختصراً حسبما يقتضي المقام لذلك. وأشار أثناء ذلك إلى بعض مصطلحات الأحناف مثل اصطلاحاتهم في "المجهول" و"المستور" وحكمهما عندهم[1].
- جَمَع الأقوالَ المختلفة في كل مصطلحٍ من المصطلحات التي أراد البحثَ فيها، من ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – مصطلحُ "الحديث الحسن"، فذكر أولاً إطلاقَ الحديث الحسن عند العلماء المتقدِّمين، وتقسيمَ أبي سليمان بن حَمْد الْخَطَّابي (ت٣٨٨ه) للحديث، ثم ذكر تعريفَه عند الخطابي للحسن، وشرح هذا التعريفَ، وبيَّن مرادَه بمعروفية المخرج، ثم اعترض على تعريف الخطَّابي، وذكر اعتناءَ الحافظ ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْري بمبحث "الحسن"، حيث فسَّر تعريفَ الحسن عند الإمام الترمذي (ت٢٧٩ه) والخطَّابي، واعترض على ابن الصلاح في تفسيره لتعريف الحسن عند الترمذي، ثم ذكر مصادرَ الحسن[2]. وهذه طريقته في تعريف كلِّ مصطلحٍ من مصطلحات الحديث في هذا

---

[1] شبير أحمد العثماني، **مبادئ علم الحديث وأصوله**، تحقيق وتعليق: عبد الفتاح أبي غدة، ص٤٢١، ٤٢٥.

[2] انظر: العثماني، **مبادئ علم الحديث وأصوله**، ص٢٠٤، ٢١٤.

الكتاب، حيث إنه يعرِّف المصطلحَ أولاً، ثم يذكر أقوالَ العلماء فيه، ثم يناقشها مناقشةً علميةً جادةً.

- إذا كانت المصطلحات لها علاقة بأحاديث "صحيح مسلم"؛ أشار إليها حيثما وُجدت فيه، من ذلك مبحث "الْمُرسَل"، ذكر فيه تعريفَه، وآراءَ العلماء في قبوله، ودرجاتِ المراسيل، ثم تحدَّث عن الأحاديث المرسَلة في "صحيح مسلم"، والمنقطعاتِ فيه، وأجاب عن سبب ورودها فيه، وذكر أنها متصلةٌ من طُرُق أخرى عند مسلم وعند غيره، كما تحدَّث عن معلَّقات مسلم ومُبهَماته[1].
- أورد بعضَ المصطلحات الممزوجة مع المباحث الأصولية، منها: أنه حينما عرَّف الحديثَ المرفوع والموقوف والمقطوع؛ وَضَع عنواناً بـ"أفعال النبي ﷺ"، ونَقَل تحته قولَ الإمام علي بن محمد البَزْدَوِيّ (ت٤٨٢هـ) الذي قال: إنها أربعة أقسام: مُباحٌ، ومستحبٌّ، وواجبٌ، وفرضٌ، وفيها قسمٌ آخر وهو الزَّلَّة[2]، لكن ليس من هذا الباب في شيء؛ لأنه لا يصلح للاقتداء، ثم تحدَّث عن زَلَّة الأنبياء وغيرها من الأمور[3]. وكذا في مبحث الناسخ والمنسوخ من الأحاديث، حيث انتقل بعد تعريفٍ له إلى بيان المفهوم الموافق والمخالف، وتحقيقِ مناط الحكم وتخريجه وتنقيحه.
- أفاض كلامَه في آخر الكتاب بالبحث المفيد في تعريف الصحيحين من مختلف جوانبهما لا سيما "صحيح مسلم"، فتكلَّم عن شروط الشيخَين في صحيحيهما، وعن الانتقاد على أحاديثهما، وعن رجحان البخاري

[1] العثماني، **مبادئ علم الحديث وأصوله**، ص٢٥٦، ٢٦٧.

[2] قال البزدوي: "إنَّ "الزَّلَّة" لا يُوجَد فيها القصدُ إلى عينها، ولكن يُوجَد القصد إلى أصل الفعل. وبيان هذا: أنَّ الزلة أُخِذَتْ من قول القائل: "زَلَّ الرجلُ في الطِّين" إذا لم يُوجَد القصد إلى الوقوع، ولا إلى الثبات بعد الوقوع، ولكن وجد القصد إلى المشي في الطريق، فعرفنا بهذا: أنَّ الزلة ما يتصل بالفاعل عند فعله ما لم يكن قصده بعينه، ولكنه زَلَّ فاشتغل به عما قصده بعينه. والمعصية عند الإطلاق إنما تتناول ما يقصده المباشرُ بعينه، وإن كان قد أطلق الشرع ذلك على الزلة مجازاً". انظر: عبد العزيز بن أحمد علاء الدين البخاري، **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، ج٣، ص٢٩٧.

[3] انظر: مقدمة "فتح الملهم"، ج١، ص٩٦، ٩٧.

ومسلم وعلى العكس، وعن جملة ما في "صحيح مسلم" من الأحاديث، وتراجم رواته، وشروحه، وغير ذلك من المباحث المفيدة[١].

وقد أثنى على هذه المقدمة الشيخ محمد زاهد الكوثري (ت١٣٧١ه) وقال: "... يجد الباحث مقدمةً كبيرةً في أوّله – أي أوّل "فتح الملهم – تجمع شتاتَ علم أصول الحديث، بتحقيق باهر، يصل آراء المحدِّثين النَّقَلة في هذا الصدد بما قرَّره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب، غير مقتصرٍ على فريقٍ دُوْن فريقٍ، فهذه المقدمةُ البديعة ... تكفي المطالِعَ مؤنةَ البحث في مصادر لا نهايةَ لها..."[٢]. وقال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة: "هذا كتابٌ عظيمُ النفع، جليلُ القدر، رفيعُ المقام، جادت به يراعةُ شيخ الإسلام، مولانا شَبِّير أحمد العثماني... "[٣].

٢) أنه شرح مقدمةَ "صحيح مسلم" شرحاً وافياً، لا سيما تلك العبارات التي فيها غموضٌ وصعوبةٌ في الفهم؛ لأن الإمام مسلم قد ذكر القواعدَ والأصول للرواية على طريقة المتقدِّمين بدون تهذيب وتحرير، فعبَّر عن أفكاره بطريقة عفوية، لذلك اعتنى الشيخ العثماني بتوضيح عبارات هذه المقدمة وشرحِها اعتناءً جيداً، لا سيما في مسائل تقسيم الإمام مسلم للأخبار[٤]، وقبولِ خبر الفاسق، وبيانِ الفَرْق بين الرواية والشهادة[٥]، وحكمِ الكذب على رسول الله ﷺ[٦]، وصِحَّةِ الاحتجاج بالحديث الْمُعَنْعَن إذا أمكن لقاء الْمُعَنْعِن مع الْمُعَنْعَنِيْن عنه ولم يكن فيهم مدلِّسٌ، وغير ذلك من المباحث الكثيرة، كما

---

[١] انظر: العثماني، **مبادئ علم الحديث وأصوله**، ص٥٩٠، ٦٦٨.

[٢] الكوثري، **مقالات الكوثري**، ص٩١.

[٣] عبد الفتاح أبو غدة في مقدمة تحقيقه لـ"**مبادئ علم الحديث وأصوله**"، ص٩، ١٨.

[٤] انظر: محمد شبير أحمد العثماني، **فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**، ج١، ص٢٣٨.

[٥] انظر: المرجع السابق، ج١، ص٢٤٨.

[٦] انظر: المرجع السابق، ج١، ص٢٥١، ٢٥٤.

ترجم للأعلام الواردة أسماؤهم فيها مثل: عطاء بن السَّائب، ويزيد بن أبي زياد الهاشمي، ولَيْث بن أبي سليم، وغيرهم، وتكلَّم عنهم جرحاً وتعديلاً[1].

٣) أنه فصَّل الكلامَ في بداية كلِّ كتابٍ من كتب "الصحيح"، وكذلك أحياناً في بداية كل باب من أبوابها، وعرَّف من خلاله موضوعَهما، وأبرز أهميتَهما، وتحدَّث عن أهمِّ نقاطهما، كما فعل في بداية كتاب الإيمان، حيث تحدَّث عن المسائل المتعلقة بالإيمان، فعرَّفه من حيث اللغة ثم عن إطلاقه في الشرع، ثم بيَّن الحكمَ الشرعيَّ للإيمان والإسلام، ثم ذكر: هل العملُ جزءٌ من الإيمان أم لا، وكذلك: هل الإقرارُ باللِّسان شرطٌ أم لا، ثم ذكر حُكْمَ مَن أقرَّ باللِّسان و لم يصدق بقلبه، ثم نقل أقوالَ السلف في جزئية الأعمال من الإيمان[2]، وغيرُ ذلك من المباحث المفيدة التي تكلَّم عنها المؤلِّفُ قبل أن يشرع في أحاديث كلِّ كتابٍ كتب "صحيح مسلم" و كلِّ بابٍ من أبوابه.

٤) أنه ذكر الفوائدَ اللُّغَوية لألفاظ الحديث أثناء الشرح، وأشار إلى المطابقات والمناسبات بين الألفاظ والمعاني، وكذلك فسَّر مفهومَ ومدلولَ بعض الألفاظ أثناء شرحه للأحاديث.

- ومن ذلك كما في "كتاب الإيمان" في "باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد ..." حيث قال أثناء شرحه لحديث: «لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكَوْنَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِيْنَ»[3]: "قد وضعوا لمعنى الْمَحَبَّةِ حرفَين مناسبين للمسمَّى غاية المناسبة: أحدهما: الحاء التي هي مِن أقصى الحلق، والثاني: الباء الشفهية التي هي نهاية الصوت، فللحاء الابتداء، وللباء الانتهاء، وهذا شأنُ المحبة وتعلُّقها بالمحبوب، فإنَّ ابتداءها منه بأن يرى المحبُّ من المحبوب ما يدعو إلى ميله إليه، فيتعلَّق به

[1] انظر: المرجع السابق، ج١، ص٢٤٠، ٢٤١.

[2] انظر: المرجع السابق، ج١، ص٣٠١، ٣٢٠.

[3] أخرجه مسلم في **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد ...، ص٤١، برقم٤٤، من طريق أنس بن مالك ﷺ.

بحيث لا يصير عنده سواه، وانتهاءها إليه؛ إذ هو غايةُ المطلوب، وأعطوا الْحُبَّ حركة الضَّمّ التي هي أشَدُّ الحركات وأقواها مطابقةً لشِدَّة حركة مسمّاه وقوتها. وأعطوا الْحِبَّ - وهو المحبوبُ - حركةَ الكسر لِخِفّتها من الضَّمَّة، وخِفَّة المحبوب، وذكره على قلوبهم وألسنتهم. فتأمَّلْ هذا اللُّطْفَ والمطابقة والمناسبة العجيبة بين الألفاظ والمعاني، تُطلِعك على قدر هذه اللغة العربية، وإنَّ لها شأناً ليس لسائر اللغات"[١].

- وكذلك تفسيرُه لمفهوم "التَّجَلِّي" أثناء شرحه لحديث: «...يَأْتِيْهِمُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فِي صُوْرَةٍ غَيْرَ صُوْرَتَهِ»[٢]، حيث وضَّح مفهومَ هذا اللفظ توضيحاً جامعاً في ضوء أقوال العلماء[٣].

٥) أنه تعرَّض لبيان اختلافات العلماء في المسائل الفقهية أثناء شرحه لأحاديث الأحكام، مثل بيانه اختلافَهم في أنَّ قَصْرَ الصَّلاة في السفر واجبٌ أم رخصةٌ...[٤]، واختلافهم في المدبَّر[٥] هل يُباع أم لا[٦]؟، واختلافهم هل يجوز للمرأة أن تعطي زكاتَها إلى زوجها الفقير؟[٧]، واختلافهم في المراد بـ"الآل" الذين لا تَحِلّ لهم الصدقةُ[٨]، والأمثلة على ذلك كثيرة.

٦) أنه تَرْجَمَ باختصار للرواة عند أوّل وُرود أسمائهم في الكتاب. مثل سفيان بن عبد الله الثَّقفي، الذي ترجم له بقوله: "الثقفي بفتحتين، نسبةً إلى قبلية ثقيف،

---

[١] انظر: العثماني، **فتح الملهم**، ج١، ص٤٢٧.

[٢] أخرجه مسلم في **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب معرفة طريقة الرؤية، ص٩٢، برقم١٨٢، من طريق أبي هريرة رضي الله عنه.

[٣] انظر: العثماني، **فتح الملهم**، ج١، ص٢٠٦، ٢١١.

[٤] انظر: المرجع السابق، ج٤، ص٤٧، ٥٢.

[٥] المدبَّر: أي: الذي علق مالكه عتقه بموت مالكه، سُمّي بذلك لأن الموت دبر الحياة، أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته. أمّا دنياه فباستمراره على الانتفاع بخدمة عبده. وأمّا آخرته فبتحصيل ثواب العتق، وهو راجعٌ إلى الأول؛ لأن تدبير الأمر مأخوذ من النظر في العاقبة فيرجع إلى دبر الأمر وهو آخره. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٥، ص٧١١.

[٦] انظر: العثماني، **فتح الملهم**، ج٥، ص٥٦.

[٧] انظر: المرجع السابق، ج٥، ص٦٣.

[٨] انظر: المرجع السابق، ج٥، ص١٧١.

يُكنى أبا عمرو، وقيل: أبا عَمْرة، يُعَدّ في أهل الطائف، له صحبة، وكان عاملاً لعمر بن الْخَطَّاب على الطائف، مروياته خمسة أحاديث"[١].

٧) أنه اعتنى بضبط أسماء كُنَى وألقاب الرواة بالحروف، ومن الأمثلة على ذلك ضبطُه لاسم "محمد بن عبد الله بن قهرزاذ"، حيث قال: "بقاف مضمونة، ثم هاء ساكنة، ثم زاي، ثم ألف، ثم ذال مُعجمَة، هذا هو الصحيح المشهور"[٢]، وضبطُه لـ"أبي حصين" بقوله: "بفتح الحاء وكسر الصَّاد"[٣].

٨) أنه تصدَّى كثيراً لبيان الْحِكَم والأسرار والمقاصد في الأحاديث النبوية أثناء شرحه لأحاديث الكتاب، مثل بيانه الحكمةَ في رفع اليدين أثناء شرحه لأثر عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – هذا: "رأيتُ رسول الله ﷺ إذا افتتح الصَّلاةَ رَفَع يديه حتى يُحاذي مَنْكِبَيه، وقبل أن يَركَع، وإذا رَفَع من الرُّكوع، ولا يَرفَعهما بين السَّجدَتين[٤]"[٥]، وكذلك بيانُه الحكمةَ في رمي الْجِمَار، أثناء شرحه لِما ورد في حجة النبي ﷺ في كتاب الحجّ[٦].

٩) أنه نَقَل عمدةَ أقوال العلماء في كل باب، كما ساق في مواضع عدة أثناء شرحه لأحاديث "كتاب الزكاة"، مثل: أقوالهم في معنى المسكين والفقير[٧]، وفي حُكم إعطاء المؤلَّفة؛ هل بقي بعده ﷺ أم لا؟[٨]، وأقوالهم في جواز الصلاة على غير الأنبياء[٩].

١٠) أنه نَقَل مذاهبَ الأئمة المتبوعين في الفروع مِن كتبهم المعتمدة، كما في "كتاب الصيام" أثناء شرحه لأحاديث أبوابه، حيث ذكر مذاهبَ العلماء في

---

[١] انظر: المرجع السابق، ج١، ص٤١٣.

[٢] انظر: المرجع السابق ، ج١، ص٢٦٥.

[٣] انظر: المرجع السابق ،ج١، ص٤٣١.

[٤] أخرجه مسلم في **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين...، ص١٦٥، برقم٨٦١.

[٥] انظر: العثماني، **فتح الملهم**، ج٣، ص١٦٣.

[٦] انظر: المرجع السابق، ج٦، ص٧٨، ٧٩.

[٧] انظر: المرجع السابق، ج٥، ص١١٣.

[٨] انظر: المرجع السابق، ج٥، ص١٣٣.

[٩] انظر: المرجع السابق، ج٥، ص١٨٠.

مشروعية التأذين قبل الفجر، وهل يكفي الأذان قبل الفجر أم لا؟[١]، وكذلك مذاهبَ العلماء في أنَّ كَفّارة الصوم تجب على الرجل وحده أو عليه وعلى المرأة[٢]، وكذلك أيضاً مذاهبَ العلماء في إيجاب الكفارة على مَن أفسد صيامه مُطلَقاً بأي شيء كان[٣].

١١) أنه أيَّد المذهبَ الحنفيَّ بدلائل قوية من الأحاديث والآثار الصحيحة، ووضَّح كثيراً من مسائله المختلَف فيها بكل احتياطٍ وإنصافٍ، وبذلك أصبح هذا الشرحُ مرجعاً في الفقه الحنفي – أيضاً – عند علمائه، بحيث يمكن لهم الرجوعُ إليه في خلافاتهم والبحثُ في مسائلهم. أمَّا الأمثلةُ على ترجيح المذهب الحنفي وتأييده فيحفل بها هذا الكتاب، ومن ذلك على سبيل المثال: تأييدُه للمذهب أثناء شرحه في "كتاب المساجد ومواضع الصلاة" تحت حديث "باب استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلةٌ..."[٤]، وكذلك أثناء شرحه لحديث: «إِذَا أُقِيْمَتِ الصَّلَاَةُ فَلاَ صَلاَةَ إلاَّ الْمَكْتُوْبَةُ»[٥]، حيث أيَّد المذهبَ بأدلة قوية من الأحاديث والآثار[٦].

١٢) أنه جَمَع بين كثيرٍ من الأحاديث المتعارضة ووَفَّق بينها، ومن الأمثلة على ذلك جمعُه بين حديثٍ رواه مسلمٌ[٧] عن عائشة – رضي الله عنها – أنها قالت: "أنَّ النبي ﷺ كان يصلِّي من اللَّيل وأنا معترضةٌ بينه وبين القِبلة كاعتراض الجِنازة"، وبين الحديث الذي رواه مسلمٌ[٨] نفسُه عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه

---

[١] انظر: المرجع السابق، ج٥، ص٢٠٦.

[٢] انظر: المرجع السابق، ج٥، ص٢٣٣.

[٣] انظر: المرجع السابق، ج٥، ص٢٣٤.

[٤] انظر: المرجع السابق، ج٤، ص٢٣، ٢٨.

[٥] أخرجه مسلم في **الصحيح**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب كراهية الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن في إمامة الصلاة...، ص٢٨٨، برقم٧١٠، من طريق أبي هريرةرضي الله عنه.

[٦] انظر: العثماني، **فتح الملهم**، ج٤، ص٨٨، ص٩١.

[٧] في **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي، ص٢٠٩، برقم٥١٢.

[٨] في **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي، ص٢٠٩، برقم ٥١٠. وأبو داود في **السنن**، كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاةَ، ص١١٠، برقم٧٠٢، واللفظ له.

قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَقْطَعُ صَلاَةَ الرَّجُلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ قِيدُ آخِرَةِ الرَّحْلِ: الْحِمَارُ، وَالكَلْبُ الأَسْوَدُ، وَالمرْأَةُ»، فجَمَع المؤلِّفُ بين هذين الحديثَين، وذكر أقوالَ العلماء في المسألة وبيَّن خلاصتَها: "أن المرأة في حديث أبي ذَرٍّ مُطلَقةٌ، وفي حديث عائشة مُقيَّدةٌ بكونها زوجتَه، فقد يُحمَل المطلَق على المقيَّد، ويُقال: يتقيَّد القطع بالأجنبية لخشية الافتنان بها، بخلاف الزوجة فإنها حاصلةٌ. أو أنَّ حديث عائشة واقعةُ حالٍ يتطرَّق إليها الاحتمال، بخلاف حديث أبي ذرٍّ فإنه مسوقٌ مساق التشريع العام، وقد أشار ابن بَطَّال[1] إلى أنَّ ذلك كان من خصائصه ﷺ؛ لأنه كان يقدر من مِلْك إرْبه على ما لا يقدر عليه غيره"[2].

وهذا هو منهجُ المؤلِّف الشيخ شبير أحمد العثماني في شرح "صحيح مسلم"، الذي التزم به فيه من أوّله إلى كتاب النكاح، حيث توقَّف – رحمه الله تعالى – عن إكمال شرحه للصحيح، ثم كَمَّله الشيخ محمد تقي العثماني في سِتّ مجلَّدات، وتناول فيها عدداً كبيراً من القضايا الفقهية المستجدّة، وأزال ما أُثير حول بعض الأحاديث من الشُّبُهات والشكوك. فجاءت تكملته بمباحث بديعة دقيقة، وفوائد مبتكرة، في أسلوب عصري سهل، وكان منهجُه فيها على النحو الآتي[3]:

١) أنه خرَّج الأحاديثَ من الأصول الستة مستوعباً، ومِن غيرها إذا احتاج ذلك.

٢) وأنه ضبط أسماءَ الرجال الأماكن الواردة في الروايات، مع ترجمة الرواة باختصار.

[1] هو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي يُعرف بابن اللجام (ت٤٤٩هـ): عالم بالحديث النبوي، ومن كبار علماء المالكية. من أهل قرطبة. له شرحٌ على "صحيح البخاري". انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٨، ص٤٧، ٤٨.

[2] العثماني، **فتح الملهم**، ج٣، ص٣٣٦.

[3] ذكرها الشيخُ نور البشر بن نور الحق في ترجمة الشيخ شبير أحمد العثماني، نقلت هنا بزيادة وتصرف، انظر: **"فتح الملهم"**، ج١، ص١٠، ١١.

٣) وأنه أتى في بداية كل كتاب من كتب الصحيح بمقالة قيمة، وتحدَّث فيها عن أصول ذلك الكتاب وتاريخه وأسراره.

٤) وأنه بيَّن الطُّرُقَ التي لم يخرِّجها الإمام مسلم في صحيحه، موضِّحاً لمعنى الحديث، ومفصِّلاً للقصة.

٥) وأنه نَقَل المذاهبَ الفقهية مِن كتب أصحابها المعتمدة، مستدلاً بالكتاب والسنة، وتكلَّم عليها متناً وإسناداً بكل اعتدالٍ وإنصافٍ ودون أدنى تعصُّبٍ للمذهب الحنفي، مراعياً لكلمة والده الجليل الشيخ محمد شفيع العثماني المشهورة التي قالها مخاطباً لجماعة من الطلاب: "لا بأس أن تكونوا حَنَفِيَّةً في مذهبكم الفقهي، ولكن إيَّاكم وأن تتكلَّفوا بجعل الحديث النبوي حنفياً"[١].

٦) وأنه التزم بإثارة الأبحاث التي أحدثها العصرُ الحاضر، والتي تخلو منها كتب المتقدِّمين، فأتى بكلامٍ فصلٍ في الباب بتصريحات فقهاء العصر، واستنباطٍ دقيقٍ من الكتاب والسنة، وكلامِ الفقهاء والمتقدمين.

٧) وأنه اعتنى ببيان المسائل التي تركها المتقدِّمون؛ لكونها كانت مفروغاً منها عندهم، ولكن أثارها المستشرقون في عصرنا حولها شبهاتٍ وتشكيكاتٍ بعبارات ودلائل جديدة، وقلَّدهم المستغربون من المسلمين، مثل: مسألة الاسترقاق في الإسلام، ومسألة إباحة الطلاق، ومسألة المِلكية الشخصية، ومسألة ربا البنوك ... وأمثالها من المسائل العصرية الكثيرة، ففنَّد الشيخ تقي العثماني كلَّ ما يُثار حول هذه المواضيع من شُبَهٍ، ودحض أباطيلهم وتُرَّهاتهم في أسلوب مقنع يطمئن له قلبُ القارئ.

وعلى هذا المنهج سار الشيخ تقي العثماني في تأليف تكملة "فتح الملهم"، و لم يلتزم فيها بأن يسير على نفس طريقة الشارح الأول الشيخ شَبِّير أحمد العثماني؛ بل اختار أسلوباً غير أسلوبه في البحث والتحقيق والعرض للمسائل، فقد أجاب عن ذلك في مقدمته لها أنَّ ذلك لوجوه وجيهة ذكرها، فقال حفظه الله تعالى: "أمَّا

[١] لقمان حكيم، **محمد تقي العثماني القاضي الفقيه والداعية الرحالة**، ص١١٢.

أسلوب هذه التكملة فقد أشار عليَّ غيرُ واحدٍ من الأحباب أن أتبع أسلوبَ شيخنا العلامة شبير أحمد العثماني – رحمه الله – في حصته في الشرح، ولكنني لم ألتزم بذلك لوجوهٍ:

الأول: أن الثَّرَى لا يطمع أن يبلغ الثُّرَيَّا، والضَّالِعَ لا يُدرِك شأوَ الضَّليع، ولا سبيلَ لمثلي أن يحوز تلك العلوم والمواهب التي اختار بها الله مؤلِّف (فتح الملهم).

الثاني: أن التكلُّف في اتِّباع مؤلِّف آخر يُخرِج الكتابَ عن سَيْره الطبيعي، ويجعله بالمحاكاة أشبهَ منه بالاتِّباع، وإنَّ مثل هذا التكلُّف لا يليق بشرح حديثٍ.

الثالث: أنَّ معظم ما ألَّفه شيخنا – رحمه الله – في المجلَّدات الثلاث الأُوَل يتعلَّق بالعقائد والعبادات، وأمَّا الأبواب التي شرعتُ في شرحها، جُلُّها في المعاملات والأخلاق والسير وغيرها، ولكلٍّ من الأبواب مقتضياتٌ خاصةٌ، ولا يمكن أن يُتبَع في جميعها أسلوبٌ واحدٌ.

فمِن هذه الوجوه لم ألتزم بتوحيد الأسلوب من كل ناحية، ولكني اجتهدتُ أن لا يكون بين الحصتين بَوْنٌ بائنٌ"[1].

المطلب الخامس: ثناء العلماء على الكتاب:

قال الشيخ محمد زاهد الكوثري: "وقد اغتبطنا جِدَّ الاغتباط بهذا الشرح الضخم الفخم، صورةً ومعنًى؛ حيث وجدناه قد شفى وكفى من كل ناحية، وقد ملأ بالمعنى الصحيح ذلك الفراغَ الذي كنا أشرنا إليه...، ثم شرح الأحاديثَ في الأبواب بغاية من الاتِّزان؛ فلم يترك بحثاً فقهياً من غير تمحيصه، بل سَرَد أدلة المذاهب في المسائل، وقارن بينها، وقوَّى القويَّ، ووهَّن الواهيَ بكل نصفةٍ، وكذلك لم يهمل الشارحُ المفضال أمراً يتعلق بالحديث في الأبواب كلها، بل وفاه حقَّه من التحقيق والتوضيح؛ فاستوفى في ضبط الأسماء، وشرح الغريب، والكلام على الرجال، وتحقيق مواضع أورد عليها بعض أئمة هذا الشأن وجوهاً من النقد من حيث الصناعة، ... وأثار من ثنايا الأحاديث المشروحة فوائد شاردة، وحقائق عالية لا ينتبه إليها إلاَّ أفذاذ الرجال

[1] العثماني، محمد تقي، **تكملة فتح الملهم**، ج١، ص١٩.

وأرباب القلوب، ولا عجبَ أن يكون هذا الشرحُ كما وصفناه، وفوق ما وصفناه عند المطالع المنصف ..."[١].

وقال تلميذه الشيخ محمد بَدْر عالَم الْمِيْرتي: "وهو أعَزُّ شرحٍ بَرَز على وجه الأرض، دَقَّتْ مبانيه، وجَمَّتْ معانيه، فهو نفسُه ثناؤه، وقد أكبَّ عليه العلماء في ديار الهند"[٢].

وأشاد به الشيخ أبو الحسن النَّدْوي (ت١٤٢٠ھ) وقال[٣]: "وقد قيَّض الله في عصرنا الحاضر، وفي محيطنا العلمي الديني والتأليفي: العلامة الشيخ شبير أحمد العثماني الديوبندي لشرح (صحيح مسلم)، وكان جديراً بذلك، قديراً عليه؛ لرسوخه في العلوم الشرعية، وتضلُّعِه منها، مع صحة العقيدة، وسلامة الفكر، وما يحتاج إليه الجيلُ الإسلامي الجديد، والعصرُ الحديث من تحقيقات وإقناعات علمية عقلية كلامية، وما يقتضيه الزمن من بسطٍ في بعض المواضع وإيجازٍ في بعضها، وما أُثِير في هذا العهد من بحوثٍ وتساؤلاتٍ وتشكيكاتٍ لتأثير الحضارة الغربية، والنُّظُم التعليمية الأجنبية مع بيان أسرار الشريعة ...، مع استدلالٍ للمذهب الحنفي في القضايا الشرعية، وإيضاحه مع البحث الْمُقارَن والدراسة المقارنة، ونقلِ ما انتقل من جيل إلى جيل من الدَّارسين لكتب الحديث، والمدرِّسين لها، من تحقيقات أساتذة هذه المدرسة الحديثية الحنفية، وما جاء منها في كتاب مطمور أو مغمور، لم يكن بمتناول طَلَبة هذا الفنِّ، مع إعطاء مذاهب غير المذهب الحنفي حقَّها من العرض الصحيح والبحث المنصف".

كما حَظِيَت تكملته أيضاً بحفاوة بالغة، واستحسان عظيم منذ صدورها، وقد قرَّظ لها جُلَّةٌ من فطاحل علماء العالَم الإسلامي بكلماتهم الفياضة بالثناء والتقدير، أمثال: الشيخ أبي الحسن النَّدْوي، والشيخ عبد الفتَّاح أبي غُدَّة، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور وهبة الزُّحَيْلي، وغيرهم.

---

[١] محمد زاهد الكوثري، **مقالات الكوثري**، (القاهرة: المكتبة التوفيقية، ط١، د.ت)، ص٩١.

[٢] محمد بدر عالم الميرتي، **فيض الباري على صحيح البخاري**، ج١، ص٧٠.

[٣] في مقدمته لتكملة "**فتح الملهم**"، ج١، ص٩.

المطلب السادس: طبعاته:

طُبع هذا الكتاب لأول مرة في مدينة "بَجْنَور" في الهند عام ١٣٥٢ه طبعاً حجرياً. ثم صدر عن "مكتبة دار العلوم" بكراتشي عام ١٤٠٩ه. ثم طُبع مع التكملة في "إدارة إشاعة علوم القرآن" بكراتشي في باكستان. ثم طبعته "دار القلم" بدمشق عام ١٤٢٧ه، بإشراف لجنة التحقيق والتدقيق والدراسات التابعة لها، والتي تستحق الشكرَ لِما بذلته من جهد كبير لإخراج هذا الشرح على الصورة الأخيرة المكتملة المتميزة، رغم رداءة الطباعة القديمة للكتاب. لا شكَّ أنَّ الاعتناء الذي بذله الباحثون في خدمة هذا الكتاب قد زاد في أهميته أكثر مما كان قبل، حيث أصبحت الاستفادةُ منه سهلةً وممتعةً للعلماء وطَلَبة العلم، فجزاهم الله عن ذلك خير الجزاء وأجزله.

وهنا أرى أنَّ من الضروري بل من الواجب: أنْ أنبِّه إلى وجود نسخة محرَّفة لهذا الكتاب[١]، التي أصدرتها "دار إحياء التراث العربي" ببيروت، باسم "موسوعة فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم" في اثني عشر مجلَّداً. وقد جاء في المجلَّد السادس من هذه النسخةِ المحرَّفةِ شرحُ أبواب "الجنائز" والزَّكاة" و"الصَّوْم" و"الْحَجّ" و"النِّكاح" كلّها من "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" للإمام النَّوَوي – رحمه الله تعالى – نصّاً وفصّاً، ولا تُوجَد في هذه الأبواب كلمةٌ واحدةٌ للشيخ شَبِّيْر أحمد العثماني من كتابه "فتح الملهم"!!!.

ومما يُؤسِف جداً على أنَّ هذه النسخة المحرَّفة قد شاعت وراجت على كثير من مواقع الشبكات العنكبوتية (الإنترنت)، وأصبحت في تداول كثير من العلماء والباحثين وطلبة العلم.

أمّا سببُ وقوع هذا التحريف فهو أنَّ الناشر (دار إحياء التراث العربي) قد حَصَل على نسخةٍ ناقصةٍ من الطبع القديم لم يكن فيها شرحُ الأبواب المذكورة، فأضاف – الناشرُ – شَرْحَ هذه الأبوابِ المذكورةِ برُمّتها من "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" للإمام النَّوَوي، وطَبَعها منسوباً إلى الشيخ شَبِّيْر أحمد العثماني.

---

[١] وقد نبَّهني عليها الأخ الفاضل الشيخ أبو يوسف عبد القادر العارفي البَلُوْشي (من تلامذة الشيخ محمد تقي العثماني، وأحد أساتذة جامعة دار العلوم زاهدان ببلوشيستان في إيران) في رسالة له وجَّهها إليَّ، فجزاه الله عن ذلك خير الجزاء وأوفاه، ومما ذكرتُه في الأعلى فهو مقتبسٌ من تلك الرسالة بشيء من التصرُّف والاختصار.

وحينما وصلت هذه النسخةُ المحرَّفةُ إلى بعض العلماء وطَلَبة العلم – لا سيما الأحناف منهم – استغربوا أشدَّ الاستغراب من ترجيحات الشيخ العثماني للمذهب الشافعي على المذهب الحنفي، وإحالاته إلى كتب الإمام النَّوَوِي، والاختصار في الشرح. كما أدَّى ذلك عند بعضهم إلى إساءة الظَّنّ في الشيخ العثماني، لَمّا وجدوه في هذه النسخة المحرَّفة يرجِّح المذهبَ الشافعيَّ على المذهب الحنفي في جميع هذه الأبواب، وينسب المذهبَ الشافعيَّ إلى نفسه بقوله: "وعندنا وعند مشايخنا ..." مع أنَّ هذه العبارات وتلك الترجيحات من الإمام النووي في شرحه المذكور "المنهاج ...".

ومما زاد الطينَ بِلَّةً: أنَّ بعض دور النشر في "دِيُوْبَنْد" (في الهند) وفي "كُوَيْتَهْ" (في باكستان) قد صوَّرت تلك النسخةَ المحرَّفةَ ونشرتها، وما زالت تُطبَع فيها وتُبَاع، وتُحمَّل على مواقع الإنترنت وتُشَاع.

وهذا الأمرُ جِدّ خطير، يُوجِب على أهل العلم تنبيهَ الباحثين والطلاب على استخدام تلك النسخة المحرَّفة والتحذيرِ عنها.

خاتمة البحث:

توصَّل الباحث من خلال إعداد هذا البحث إلى بعض أهمّ النتائج والتوصيات، وهي كما يلي:

(أ) النتائج:

١) أنَّ الشيخ شبير أحمد العثماني كان أحدَ أجلِّ علماء الحديث في الهند، وقد دَرَس في "دار العلوم ديوبند"، على جهابذة محدِّثيها وفطاحل علمائها وأجلة شيوخها أمثال الشيخ محمود الحسن الديوبندي والشيخ محمد أنور شاه الكشميري، ثم قام بتدريس الحديث النبوي في بعض كبرى الجامعات الدينية في الهند، حيث تخرَّجتْ على يديه نخبة مباركة من العلماء البارعين في الحديث النبوي أمثال الشيخ مناظر أحسن الكَيْلاني والشيخ بَدْر عالَم الْمِيرِتِهي والشيخ محمد إدريس الكانْدَهْلَوِي والشيخ محمد يوسف البَنُوري، أولئك الذين لهم مساهمات جليلة في خدمة الحديث النبوي في بلاد شبه

القارة الهندية، عن طريق التصنيف والتأليف، والرواية والتدريس، وإنشاءِ المدارس التخصُّصية في الحديث وعلومه.

٢) أنه كان معروفاً بين أقرانه وعلماء عصره بصفات حميدة كالتقوى والورع، والزهد والتواضع، وكذلك كان مُتّسماً بعادات حسنة مثل حُبِّه الشديد للعلم وإجلاله الكبير لأهله، وحرصِه البالغ على اطِّلاع كل شيء جديد، والذي كان ديدنه حتى وفاته، رغم تقدُّمه في السِّنِّ ومعاناته من أمراض الشيخوخة.

٣) أنه ساهم في خدمة الحديث النبوي مساهمةً جليلةً، حيث ألَّف فيه كتباً قيمةً، ومن أشهرها: "فيض الباري شرح صحيح البخاري" بالأردوية، و"فتح الملهم بشرح صحيح مسلم" بالعربية.

٤) أنَّ كتابه "فتح الملهم" يُعتبَر من أفضل الشروح المتأخرة لـ"صحيح مسلم"، فهو يَدُلُّ على رسوخه التَّام في علم الحديث النبوي، وتضلُّعِه الكامل منه. ويحتوي هذا الشرح القيم على تحقيقات وإقناعات علمية وعقلية وكلامية، ويبيِّن الكثيرَ من مقاصد الشريعة، ويركِّز على ترجيح المذهب الحنفي على غيره في كثير من المسائل الفقهية والقضايا الشرعية مع استدلالات قوية في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، وكذلك يتميَّز هذا الشرحُ بإيضاح المسائل والقضايا مع البحث الْمُقارَن والدراسة المقارنة. كما أنه يشتمل أيضاً على الردود المفحمة على التشكيكات والشُّبُهات الْمُثارة في بعض المسائل الدينية والفقهية.

(ب) التوصيات:

١) أنَّ شخصية الشيخ شبير أحمد العثماني تستحقّ عن جدارة لِما قدَّمه في مجال الحديث النبوي من خدمات جليلة عن طريق التدريس والتأليف بأن تُدرَس حياته الذاتية والعلمية في رسالة جامعية مع إبراز شخصيته كمحدِّث، ودراسةِ مؤلَّفاته في هذا المجال المبارك.

٢) أنَّ كتابه "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم" جديرٌ بالدراسة عن منهج مؤلِّفه فيه في رسالة جامعية، مع إبراز ما له من خصائص وميزات؛ وذلك بالمقارنة مع شرح معاصر له في غير المذهب الحنفي.

٣) أنَّ مؤلَّفات الشيخ العثماني في الحديث النبوي وغيره في العلوم الإسلامية، تحتوي على كثير من الفوائد القيمة والنُّكَت العلمية والتحقيقات البديعة، فهي لو تُرجمت إلى العربية لكانت إضافةً قيمةً إلى لغة الضاد، وخدمةً جليلةً للحديث النبوي والعلوم الإسلامية.

٤) أنه لا بُدَّ من تنبيه العلماء والباحثين وطلبة العلم على النسخة المحرَّفة لـ"فتح الملهم بشرح صحيح مسلم" على نطاق واسع، والتي أصدرتها "دار إحياء التراث العربي" ببيروت، وأصبح لها شيوعٌ واسعٌ وتداولٌ كبيرٌ بينهم.

وختاماً، فهذا جهدُ المقلِّ، وسعيٌ متواضعٌ في تعريف ذلك العالِم الجليل، وجهوده المباركة في الحديث النبوي، والدراسةِ الحديثية لكتابه القيم "فتح الملهم..."، أسأل الله تعالى أن يتقبَّله. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله وسلَّم، وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مصادر البحث ومراجعه:

أولاً: المراجع العربية:

١) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الرياض: دار طيبة. ط١.

٢) أبو شهبة، محمد بن محمد. (د.ت). **أعلام المحدِّثين**. القاهرة: مركز مكتب الشرق الأوسط. ط١.

٣) أبو شهبة، محمد بن محمد. (١٤١٤هـ/١٩٩٥م). **التعريف بكتب الحديث السِّتة**. القاهرة: مكتبة العلم. ط١.

٤) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). **الجامع المسنَد الصحيح**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٥

٥) البخاري، عبد العزيز بن أحمد علاء الدين. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**. تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

٦) الحسني، عبد الحي بن فخر الدين. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر.** بيروت: دار ابن حزم. ط١.

٧) الدقر، عبد الغني. (١٤١٥هـ/١٩٩٤م) **الإمام النووي: شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدِّثين**. دمشق: دار القلم. ط٤.

٨) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. (١٣٣٣هـ/١٩١٥م). **تذكرة الحفاظ**. حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية. ط١.

٩) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: شعيب الأرناؤط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١.

١٠) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد اليماني. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**. تحقيق: محمد حسن حلاق. بيروت: دار ابن كثير. ط٢.

١١) العثماني، محمد شبير أحمد. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**. دمشق: دار القلم. ط١.

١٢) العثماني، محمد شبير أحمد. (١٤٢٣هـ/٢٠١١م). **مبادئ علم الحديث وأصوله**. تحقيق وتعليق: عبد الفتاح أبي غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ط٤.

١٣) الغوري، سيد عبد الماجد. (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م). **أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه**. دمشق: دار ابن كثير. ط١.

١٤) الكشميري، محمد أنور شاه. (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **فيض الباري على صحيح البخاري**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

١٥) الكوثري، محمد زاهد. (د.ت). **مقالات الكوثري**. القاهرة: المكتبة التوفيقية. ط١.

١٦) لقمان حكيم. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **محمد تقي العثماني: القاضي الفقيه والداعية الرحالة**. دمشق: دار القلم. ط١.

١٧) محمد خير رمضان يوسف. (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م). **تتمة الأعلام للزركلي**. بيروت: دار ابن حزم. ط٢.

١٨) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **الصحيح**. الرياض: دارالسلام. ط١.

ثانياً: بالأردوية:

١٩) البخاري، حافظ محمد أكبر شاه. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). **أكابر علماء ديوبند**. كراتشي: إدارة إسلاميات. ط١.

٢٠) القارئ، فيوض الرحمن. (١٩٧٦م). **مشاهير علماء ديوبند**. لاهور: مكتبة عزيزية. ط١.

٢١) القاسمي، حبيب الرحمن. (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م). **علماءِ ديوبند اور علمِ حديث "مساهمة علماء ديوبند في خدمة الحديث"**. ديوبند: مكتبة دار العلوم ديوبند. ط١.

ثالثاً: المجلات:

٢٢) زيتون بيغم. **العلامة شبير أحمد العثماني وآثاره العلمية**. (بحث منشور في مجلة "الدراسات الإسلامية" الصادرة عن الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد في باكستان. العدد٣٠. المجلد٢٦. عام١٤١٢هـ/١٩٩١م).

٢٣) مجلة **"البلاغ"** الصادرة عن دارالعلوم الإسلامية بكراتشي – باكستان. العدد: ٦. المجلد: ١٣. عام ١٣٩٩هـ. ص ٣١٢.

OOO